

الربط بين امرين موجود أو غيرهما بواسطة التكرار مع صحة التثنية  
وعدم تأثر احد هما في الآخر البنية واقتسامه بعد ربط وجود وجود  
كربط وجود الشيء بوجود الآخر وربط عدم عدم كربط عدم الشيء  
بعدم الآخر وربط وجود عدم كربط وجود المجرع بعدم الآخر وربط  
عدم بوجود كربط عدم المجرع بوجود الآخر وربط ينقسم الى ثلاثة  
انقسام ربط عقلي كربط وجود المعنوية بوجود المعاني وربط شرعي  
كارتباط وجود المظهر بوجود الزوال وربط عادي كارتباط وجود  
المحل بوجود النظم في الجسم واعتدائه للحك العادي بسببها وشرطا وما  
شأن في تسمية الآخر ومثالي كربط عدم الشهوة الكلية ومثالي كما في  
وجود الشهوة الكلية ومثالي المقصود بالذات هنا انما هو الحكم  
العقلي لانه احكامه منتها يستعمل هذا المعنى كما قدمناه اشار اليه بقوله  
العقلي كما يستعمل في العقل واستعماله في عقول البهائم والحيوان  
هو لغة اعم منه صاحبه من العدل والعدل سورة التيسيل واصطلاحا  
قوله في شية الاسلام هو غير مزية يتهي بها لادراك العلوم الشرعية وكما  
نور يتقدف في القلوب انتهى وحكمة التلك ونوره في الدماغ كما ذهب  
الاصحاب من ذلك والمثاق في رحمة الله تعالى وجهه بالربط وهذا  
المعنى الذي ذكره شيخ الاسلام هو على القوي بمرصدة واما على اقوى  
جوهرية هو جبر المليف تدرك بالغايات بالرسا فطرا بالحيث  
بالمشاهدة فانه قلت ما حكمة ايضا فذلك هو العقل دون غيره  
خرسايرا الاحكام فذلك العقل كما في ادراك هذا الحكم اتا  
مع فكرة ويسمى نظريا او دون فكرة ويسمى ضروريا بتبنيهاست الاولى  
في حقيقة الحكم العقلي وهو اثباتا من غير مزية غير توقف على نظر  
ولا وضع واضع فانها تتأثر بها وينبغي جنس في الحد ومز غير توقف  
على تكرار فخص اخرج به الحكم العادي فانه قلت كيف تبنت اسهام  
التسوية للصفا وان لم يكن عندنا ولا جربناه قلت انما التبين  
هذا الحكم بواسطة التجربة التي صمد فنا فيها الاطمان وليس شرط التجربة  
في الحكم العادي ان تذكره في كل واحد بل هو المستند بشيئ الحكم العادي  
وان حصل بنا لبعض كونها في تجربته ولا وضع واضع فصل اخرج الحكم  
الشرعي فانه قلت كيف يصح في الحكم الشرعي انه حصل بالوضع وهو

هذا الحكم العادي  
هو الذي ذكره شيخ الاسلام

خطابا لله قدوم والتقديم ليس موضوع فالتكلم بالحكم الشرعي من  
التعلق المتخير في الخطاب لله التقديم وهو ليس بقدم والطلاق الحكم  
الشرعي على التعلق التخييري مشهور عند الفقهاء والاصوليين الثاني  
قوله البرهان القاطن وقوله السركا افضل العقل على العلم واجاب  
المجالي بان العلم افضل لانه احل وصار فمما دون العقل الثالث قيل  
العقل الغضبي في جميع الحيات جزوا واحدا واليا في المصطفى صلى الله عليه  
فهذا ما كرهه صلى الله عليه وسلم الرابع قال في القاموس ان بناء وجود العقل  
عند احدثاته الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند البلوغ انتهى وقال  
عمر بن العاص رضي الله عنه يشير بالعلم لسبه ونحوه لانه عشرين  
ويتنهي طوله لاربعه وعشرين ويكتم عقله لثمان وعشرين وما بعد  
ذلك تجارب والله تعالى اعلم وتكاتف الحكم لانه لم يزل يفتش  
الى تفصيله بقوله **يخصر الحكم العقلي** بمعنى الحكم به ولو لم يزل يفتش  
الحكم به في الملحق حتى قال بعضهم انه يطبق بطريق الاستدراك عليه  
فيكون في كلام الشيخ رحمه الله تعالى استعماله وحيد فلا يحتاج  
الى تكلف في عبارة الشيخ فنعين الله به فانه قلت كما في يخصصه  
يقسمه قلت لانه الاختصاص بالخصوص لا يقتسمه بقول كل تخصص ينقسم  
كما لاجب والما بين والمسحول وليس كل منقسم يخصصه لاصفا لبارك  
حل وعلا في ثلاثا **اقسام** قسم كبير القاطن في جميعها والجمالي والرب  
والتراب ووجد المصدران كل ما يحكم به العقل اما ان يقبل الشك فخط  
او يقبل النفي فقط ويقبل الشك والنفى جميعا في الاقوال الواجبة والنافية  
المستحبة والثالث الما بين وينقسم الحكم اليها من باب تفسير الحكم  
الاجزالي بل عدم صدق اسم المنقسم على كل واحد بانفاده فانه قلت  
بنا على تقديره في كل واحد ان يكون من باب تفسير الحكم الاجزالي  
قلت يصح ان يعبر عن وجود ضابط الذي هو اسم المنقسم على كل واحد  
الاشري الذي يصح ان يقال ان ثبوت الوجوب او اثبات الاستحباب  
الحراز حكم عقلي وينبغي ان يقال الوجوب والاستحباب الما بين والمتعلق  
الحكم العقلي واقتسامه قسم وهو ما كان مند رجا حتمية وخصص منه  
ويقال به القسم وهو ما كان معا بلا مند رجا حتمية شي اخر فانه  
عرفت هذا فاعلم ان كل واحد من الوجوب والاستحباب الما بين قسم

ت